تقرير للجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري حول هجرة اليهود السوفيات الى إسرائيل ومسألتي الاستيطان والمياه [مقتطفات][1]

[؟؟/11/1991]

حذرت لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري في خلال مناقشتها لقضية تهجير اليهود السوفيات الى إسرائيل واستمرار بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، من ازدياد مخاطر التوسع الإسرائيلي على الحدود العربية، خاصة في الأردن ولبنان وسوريا.

وأوضح التقرير ان سياسة "البريسترويكا" في الاتحاد السوفياتي جاءت بالنتائج نفسها التي أدت اليها السياسة النازية بالنسبة لتهجير اليهود الى فلسطين ولكن عبر الانفراج السلمي.

وأوضح تقرير اللجنة أن توسع إسرائيل في بناء المستوطنات يشكل مخاطر كبيرة على النظام العربي والأمن القومي العربي. فضلاً عن أن ذلك العامل كان وراء احياء الحديث عن إسرائيل الكبرى.

وأشار التقرير الى وجود علاقة جدلية بين التهجير والاستيطان والتوسع، مبيناً أنه كلما استولت إسرائيل على المزيد من الأراضي، احتاجت الى قوى بشرية لملئها وبالتالي تنشيط حركات الهجرة والتهجير، وكلما ازداد المهاجرون اليهود الى إسرائيل، ازداد احتياج إسرائيل الى أراض جديدة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين، وبالتالي الاستيلاء على أراض عربية جديدة وموارد مائية، وهكذا الى ان تحقق إسرائيل الحجم الأمثل وعدد السكان المناسب، وهو ما يطلق عليه اسم الكيان الحيوي الذي يجسد حلم إسرائيل الكبرى.

ويؤكد التقرير ان إسرائيل تعمل على تحقيق هدفين أساسيين هما: زيادة هجرة اليهود الى إسرائيل، وتدعيم البناء الاقتصادي والمرافق العامة بشكل يتيح بقاء السكان واستمرار تزايدهم، مشيراً في الوقت ذاته الى اتجاه تحقيق عنصرية الدولة الإسرائيلية ووحدتها لابعادها عن قنبلة موقوتة تتمثل في زيادة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وذكر التقرير أن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، يقدر بنحو مليونين و250 ألف فلسطيني، من بينهم 750 ألفاً في شمالي فلسطين، منذ العام 1948 ونحو 865 ألفاً في الضفة الغربية و635 ألفاً في قطاع غزة، وان نسبة الفلسطينيين تبلغ 42 في المائة من عدد سكان إسرائيل. وبما أن نسبة المواليد عند العرب أكثر منها عند اليهود، فإن أدق الحسابات تشير الى أن الفلسطينيين سيصلون الى نسبة 50 في المائة مع نهاية التسعينات.

وأوضح التقرير أن هناك نحو 80 ألف إسرائيلي يعيشون في 140 مستوطنة في الوقت الراهن، وأن القسم الأكبر من هذه المستوطنات يقع في القدس الشرقية. وان الحكومة الإسرائيلية تخطط لبناء

---

[1] **المصدر**: السفير، بيروت، 1991/11/7.

ما لا يقل عن 5 آلاف مسكن وشقة سنوياً في الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي يتيح إمكانية إسكان حوالي 20 ألف شخص سنوياً.

وجاء في تقرير اللجنة، ان هجرة اليهود السوفيات تهدف الى الاحتفاظ بضم الضفة الغربية وقطاع غزة ووزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان، قد عبر عن ذلك صراحة في آب 1967 عندما قال: "إذا كنا نملك التوراة وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب التوراة، فلا بد من أن نملك أرض التوراة، أرض القضاة والحاخاميين". ويشير التقرير الى أن إسرائيل تحاول الاحتماء داخل صدفة توراتية تبرر التوسع والاستيلاء على أراضي الغير.

وورد في التقرير أيضاً، أن الهجرة تمثل أكثر العناصر أهمية في الزيادة السكانية لإسرائيل، وأنه قد هاجر الى إسرائيل منذ قيامها نحو 1,75 مليون نسمة، وأن الوكالة اليهودية أشارت الى ان عدد اليهود السوفيات الذين وصلوا بالفعل الى إسرائيل خلال الاشهر الستة الأولى من العام 1991، بلغ 50 ألف مهاجر، وتتوقع الوكالة وصول 165 ألف مهاجر يهودي سوفياتي الى إسرائيل مع نهاية العام 1991.

وإذا أضفنا لذلك معدل ما ينتظر وصوله من مهاجرين يهود من شتى دول العالم، وخصوصاً من دول أوروبا الشرقية، فإن أكثر التقديرات تواضعاً تشير الى ان المعدل السنوي سيصل الى ما يزيد على ربع مليون مهاجر يهودي الى إسرائيل. في ذات الوقت، يتفق معظم المراقبين في الرأي على أن الهجرة يمكن أن تصل الى عدة ملايين شخص في العام. وان إسرائيل تعتزم بناء مساكن جديدة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين، بمبلغ 400 مليون دولار خصصته الولايات المتحدة الأميركية لهذا الغرض.

من ناحية أخرى، أوضح التقرير ان اليهود المقيمين من فلسطين يشكلون الجالية اليهودية الثالثة من حيث العدد في العالم، بعد يهود أميركا والاتحاد السوفياتي وأن "البيريسترويكا" جاءت لتؤدي نفس نتائج النازية، ولكن عبر الانفراج السلمي وليس من خلال ضغوط الأزمة. وأنه لولا سياسة البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي لتساوى عدد المهاجرين الى إسرائيل مع عدد النازحين في العام 2000، أي ان ميزان الهجرة سيكون صفراً.

وأوضح التقرير ان عدد اليهود الموجودين في إسرائيل حالياً يقدر بنحو ثلاثة ملايين ومائة ألف، وأن بقية اليهود رفضوا الذهاب الى "الفردوس الموعود" وما زالوا موزعين على النحو التالي: 5 ملايين و900 ألف في الولايات المتحدة، ومليونان و300 ألف في الاتحاد السوفياتي، وبعض بلدان أوروبا الشرقية ومليون يهودي في افريقيا و80 ألفاً في اميركا اللاتينية و500 ألف في أروروبا الغربية.

ويؤكد التقرير ان قضية هجرة اليهود وتوطينهم في الأراضي العربية المحتلة، لها علاقة قوية بمسألة الحدود الآمنة التي تدعيها إسرائيل، وأيضاً بالصراع على المياه في الشرق الأوسط، وان غزو إسرائيل لجنوب لبنان كان بهدف الاستيلاء على مياه الليطاني، وان إسرائيل تعتبر هذا النهر ضمن حدودها الطبيعية.

ويضيف التقرير: ان اطماع إسرائيل في نهر الليطاني تأتي امتداداً لأطماع الحركة الصهيونية في الموارد المائية العربية، مشيراً الى وجود جذور تاريخية لهذه الأطماع تعود الى العام 1919، حيث طلب الصهاينة ان يمتد وطنهم القومي من نهر الليطاني في الشمال، مروراً بفسح جبل الشيخ الغربي ووصولاً الى وادي اليرموك، وفي المذكرة التي تقدم بها الوفد الصهيوني الى مؤتمر الصلح الذي انعقد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، جاء ان جبل الشيخ "حرمون" هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة الى جذور حياتها الاقتصادية، في نفس الوقت، خططت الحركة الصهيونية لاستخدام الليطاني لزراعة صحراء النقب، وأدرجت إسرائيل الليطاني في خطتها "السبعية" من 1953 – 1960، وادعت الحق في 400 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الليطاني.

ويلعب الماء دوراً حيوياً ورئيسياً في تحديد قدرة إسرائيل على استيعاب اليهود الجدد، ومن ثم تصبح السيطرة الإسرائيلية على اراض جديدة هي البديل المتاح، حيث تتمكن بموجبها من وضع اليد على مصادر أخرى للحياة، وبالتالي – وكما ورد في التقرير – لا مناص من الدخول في حروب مع الدول العربية، خاصة بعد ملاحظة ان زيادة عدد المستوطنات في الضفة الغربية يرجع أساساً الى توافر المياه في الآبار، وأن الحروب التي خاضتها إسرائيل مع العرب هي حروب المياه، حيث وصلت الى منابع نهر الأردن وأوقفت العمل العربي لتحويل روافده والإفادة من مياهه في حرب 67، بالاضافة الى نشر قواتها على نهر الليطاني منذ العام 1982، بعد دراسة مستفيضة لموارده المائية.

في ذات الوقت، تشير الدراسات الى ان إسرائيل تعاني من عجز مائي يقدر بحوالي 85 مليون متر مكعب سنوياً، وسيأخذ معدل العجز في الزيادة ليصل الى 400 مليون متر مكعب سنوياً في منتصف التسعينات، كما ان إسرائيل ستكون في موقف عجز خطير في نضوب المياه الجوفية في الأراضي العربية المحتلة، والتي تشكل ما يزيد على نصف احتياطها المائي، ويقدر العجز الإسرائيلي في العام 2000 بنحو 800 مليون متر مكعب سنوياً، ولما كان المشروع الصهيوني يقوم على الاستيطان عن طريق التوسع في إقامة المستوطنات الزراعية الجديدة لاستيعاب مهاجرين جدداً، فإن الحرب هي البديل الوحيد أمام إسرائيل للاستيلاء على أراض عربية جديدة، والاحتفاظ بالضفة وغزة وجنوبي لبنان تحت "بدعة" الحدود الآمنة لإسرائيل.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/